

# ٢٠١٤

## التقرير السنوي



# كلمة رئيس هيئة الأسواق المالية



يسعدني أن أقدم التقرير السنوي الثالث لهيئة الأسواق المالية والذي نستعرض من خلاله أبرز نشاطات الهيئة في العام ٢٠١٤. ويظهر التقرير بوضوح النتائج التي حققتها الهيئة منذ إنشائها في العام ٢٠١١، خاصة عمليات التحقيق والتدقيق التي تهدف إلى انضباط العمل في الأسواق المالية والتأكد من عدم وجود عمليات مشبوهة قد تلحق الضرر بسمعة السوق ومصحة المستثمر. كما يبرز مدى التقدم الذي أحرزته الهيئة من خلال عدد وحجم الملفات التي تعاملت معها والتي ساهمت في تنظيم عمل المؤسسات المالية وزيادة شفافيتها. وقد تفاعلت الأسواق مع جدية عمل الهيئة بالجدية نفسها مما خلق ارتياحاً لدى الجميع. وإنّي أتوقع أن يكون العام ٢٠١٥، كما هو واضح من خلال النصف الأول من السنة، أكثر إنتاجية وفعالية مع ما يمليه ذلك من تطوّر في عمل الأسواق المالية في لبنان.

لقد تميّز العام ٢٠١٤ بإطلاق المجموعة الأولى من القواعد والأنظمة التطبيقية حول «التسجيل والترخيص» و «سلوكيات العمل» و «سلوكيات السوق» وذلك بالتعاون مع البنك الدولي. ولهذه الغاية عُقد الاجتماع التشاوري الأول في أيلول من العام الماضي مع جميع المؤسسات المعنية، حيث استمعنا إلى آراء وأفكار واقتراحات ممثلي هذه المؤسسات مما ساهم في جعل هذه الأنظمة أكثر ملاءمة لوضع المؤسسات المالية وخصائص الأسواق اللبنانية ولكن بالطبع دون النيل من مطابقتها لأفضل المعايير العالمية. لقد انتهينا من هذه الأنظمة وسنبدأ تطبيقها في فترة سيحددها مجلس الإدارة مراعيًا عامل الوقت اللازم لبدء التطبيق. وبذلك، تسعى الهيئة إلى تأمين المناخ المؤاتي

لتطوير سوق رأسمالية متميزة تطمئن المستثمر، وتكون منطلقاً أساسياً تحقق من خلاله أهدافها الإستراتيجية.

كما أصدرت الهيئة في العام المنصرم عدداً من القرارات التي ساهمت في تحديد الأطر والآليات والموجبات تجاه جميع الناشطين في الأسواق المالية وذلك بالنسبة للعمليات على الأدوات الخاضعة للترخيص كالتسويق للأدوات المالية، وعمليات التسييد وإنشاء هيئات استثمار جماعي وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، شهد العام ٢٠١٤ توقيع عدد من الاتفاقيات مع هيئات إقليمية ودولية لتفعيل التواصل من أجل حماية المستثمر وضمان نزاهة الأسواق وتبادل المعلومات التي تساهم في الكشف عن أي تلاعب بالأسواق.

أما بالنسبة للفترة المقبلة، فتتويج الهيئة الانتهاء من وضع جميع الأنظمة التطبيقية في العام ٢٠١٥، وذلك بالتشاور مجدداً مع العاملين في الأسواق اللبنانية. كما نسعى – بالتزامن مع عملنا مع الحكومة اللبنانية على تخصيص بورصة بيروت وتفعيل عملها – إلى تشجيع المؤسسات ولا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك صغار المستثمرين وذلك بخلق منصة تداول الكترونية تشارك فيها المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية، وتسمح للشركات وبشكل خاص الشركات الناشئة (التي يتم تمويلها من قبل المصارف بمبادرة وكفالة مصرف لبنان) أن تجد مصادر تمويل إضافية متوسطة وطويلة الأجل من خلال ادخار القطاع الخاص تسمح لها بزيادة نشاطها، ويدعم هذا التوجه القطاع المالي وقطاع المعرفة معاً اللذين يشكلان ركنين أساسيين يرتكز عليهما الاقتصاد اللبناني، مما سيفعّل النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة للشباب اللبناني.

سنواصل العمل على تحسين وتطوير الإطار التنظيمي للأسواق المالية من خلال إيجاد أفضل المعايير والتوجيهات لتتماشى مع متطلبات هذه الأسواق، وسنحرص على تطوير قدرات الهيئة ومهارات العاملين فيها حتى تتمكن من متابعة مراقبة تنفيذ هذه الأنظمة، وكذلك سنستمر في توثيق العلاقات مع الأجهزة الرقابية في المنطقة والعالم وتبادل المعلومات مما يساعد في بناء الثقة بالأسواق اللبنانية حتى تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين اللبنانيين والأجانب وتثبت مكانة لبنان كمركز مالي مهم في المنطقة.

مع أصدق تمنياتي،

رياض توفيق سلامة

رئيس هيئة الأسواق المالية | حاكم مصرف لبنان



## رؤيتنا

- إعادة إحياء لبنان كمركز إقليمي للخدمات المالية من خلال التطوير الدائم للأسواق المالية اللبنانية.
- تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النموّ عبر توجيه رأس المال نحو استخدامات إنتاجية.
- إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية عبر تعزيز سلامتها وصون جاذبيتها لدى المستثمرين.
- حماية المستثمر من خلال تأمين البيئة الإستثمارية العادلة والشفافة وتوفير الوصول إلى المعلومات اللازمة للاستثمار.

## مهمتنا

- تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطورها بما يتناسب مع التغيرات وأفضل المعايير المحلية والدولية.
- تقليص مخاطر النظام (Systemic Risk) في الأسواق المالية.
- متابعة تطوير الأسواق من خلال التواصل الدائم مع كافة المعنيين وفي كافة القطاعات الإنتاجية.
- رفع مستوى الوعي الاستثماري عند اللبنانيين وتعريفهم على مزايا الأسواق المالية.
- المثابرة الدائمة على حماية المستثمر والسعي إلى زيادة استخدام الأسواق المالية من قبل المستثمرين في لبنان والخارج.
- تنظيم كيفية الإطلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزعون الأدوات المالية على الجمهور.
- تنظيم وتحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسهر على تقيدهم بأداب السلوك المهنية.

تطوير أسواق رأس المال في لبنان وتشجيع الإدخار في الأدوات المالية من خلال تنمية الوعي الإستثماري وتطوير التشريعات الملائمة لنظام رقابي يدعم البيئة الإستثمارية الجاذبة مما يساهم في تحفيز النمو الإقتصادي



## فهرس المحتويات

٤	<b>الفصل الأول: هيئة الأسواق المالية</b>
٤	• قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية
٥	• المهام الأساسية لهيئة الأسواق المالية
٧	• مالية هيئة الأسواق
٩	<b>الفصل الثاني: أهم أنشطة العام ٢٠١٤</b>
٩	• على المستوى الإداري
١٤	• على المستوى التشريعي والرقابي
١٩	• التنسيق مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية
٢٣	<b>الفصل الثالث: التطلعات للعام ٢٠١٥</b>
٢٤	ملحق الأول: هيئة الأسواق المالية، ما هي؟

# الفصل الأول: هيئة الأسواق المالية

## ١. قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية

بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧، أقرّ مجلس النواب القانون رقم ١٦١ المتعلّق بإنشاء «هيئة الأسواق»، وتمّ تعيين الأعضاء الخبراء المتفرّغين في مجلسها في تاريخ ٢٠١٢/٧/١٠. تطمح «هيئة الأسواق» إلى تحقيق هدفين أساسيين: أولاً، تشجيع وتطوير الأسواق الماليّة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنيّة وثانياً، حماية الادخار الموظّف في الأدوات المالية.

إنّ لتطوير الأسواق المالية أهمية كبيرة لا تعود بالنفع على المستثمرين في الأدوات المالية والقطاع الخاص فحسب، بل على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وذلك نظراً للقدرة على إيجاد مصادر تمويل طويلة الأمد لتوجيه الادّخار إلى الاستثمار الملائم. لذلك، تضع هيئة الأسواق المالية الأنظمة والتشريعات الملائمة والمنسجمة مع المعايير الدولية لتأمين الإنتظام في عمل الأسواق المالية، بالإضافة الى الرقابة الصارمة، التي من شأنها أن تشجع المستثمرين المحليين والدوليين على الإستثمار في الأدوات المالية و تشجيع الشركات العاملة في لبنان على أن تصبح شركات عامة، وبالتالي تحفيز النموّ، وإدراج أسهمها في البورصة وخلق فرص عمل للشباب اللبناني.

كما يحدّد القانون آليّة تنظيم الأسواق المالية وتطويرها مركزاً في ذلك على إرساء ثقافة تتمحور حول أهمية الحوكمة الفعّالة في المؤسسات المالية وحسن إستعمال المعلومات الخاصة والمؤثرة كما المعلومات المنشورة وتأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين. وعليه، يحدد القانون آلية لمحاسبة ومعاينة المخلّين بأحكام القانون من خلال الأطر القانونية التي نص عليها القانون، كلجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية.

تضع هيئة الأسواق  
المالية الأنظمة  
والتشريعات الملائمة  
والمنسجمة مع  
المعايير الدولية  
لتأمين الإنتظام في  
عمل الأسواق المالية



## ٢. المهام الأساسية لهيئة الأسواق المالية

### حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنية

- حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الاستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميّزة في التعامل بالأسواق المالية.
- تنظيم كيفية الاطلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزعون الأدوات المالية على الجمهور.
- تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسهر على تقيدهم بأداب السلوك المهنية.

### تنظيم الأسواق وتقليص مخاطر النظام

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدّرين في لبنان والخارج.
- تقليص مخاطر النظام (Systemic Risk) في الأسواق المالية.

### إصدار التراخيص

- إصدار التراخيص لوسطاء السوق الذين يقدّمون خدمات للمستثمرين والمصدّرين.
- إصدار التراخيص لشركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies) وتحديد إطار عملها وتنظيمه.
- الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للاستثمار بعمليات التسديد.

### تنظيم ورقابة عمل البورصات

- تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخص لها أو الأشخاص الذين يقدّمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية
- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات

### الرقابة والمحاسبة القانونية

- معاقبة المخالفات الإدارية لأحكام هذا القانون وللأنظمة المتخذة تطبيقاً له.
- طلب الملاحقة في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مضللة تتعلق بصكوك أو أدوات مالية أو بمصدري هذه الصكوك والأدوات.



## أهداف الهيئة تطوير أسواق رأس المال وحماية المستثمرين في الأدوات المالية.

### الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

- الأشخاص المرخص لهم
- الشركات المدرجة على البورصات اللبنانية
- البورصات اللبنانية أو المؤسسات التي يكون موضوعها إدارة وتسيير عمل البورصات على أن تتخذ هذه المؤسسات شكل شركات مغفلة لبنانية
- الشركات المالية والمؤسسات والهيئات المرخص لها ومنها:
  - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات المالية
  - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار بعمليات التسديد
  - هيئات الاستثمار والتسديد الإسلامية
  - مؤسسات الاستشارات والخدمات المتعلقة بالأدوات المالية
  - شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

### الأدوات المالية والأعمال الخاصة بالأدوات المالية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة هي:

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامة أو خاصة
- سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
- الحقوق المالية (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات المالية المشتقة (Derivatives) أو المركبة (Structured)
  - الخدمات الاستشارية وأعمال الوساطة Investment and Securities Brokerage services
  - إدارة المحافظ ومسك الدفاتر Portfolio Management and Book keeping
  - حفظ الصكوك المتعلقة بالأدوات المالية Securities Custody
  - ضامن الاكتتاب بالأدوات المالية Underwriter
  - ضمان الاكتتاب بالأدوات المالية Underwriting process

### ٣. المؤسسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

يحدّد القانون ١٦١ جميع النشاطات التي تخضع لرقابة «هيئة الأسواق» وسلطتها، وتشمل جميع العمليات المتعلقة بالأدوات المالية المطروحة مباشرة للاكتتاب العام أو التي يتم شراؤها أو بيعها لحساب الجمهور، وكذلك الأدوات المالية المدرجة أو المتداولة في «البورصة» والأدوات المالية والحقوق المالية المرخصة من هيئة الأسواق المالية. وكذلك يحدّد القانون بشكل واضح النشاطات المتعلقة بالأدوات المالية، والمؤسسات التي تخضع لسلطة هيئة الأسواق المالية ورقابتها كما هو مبين في الجدول التالي:



## ٤. ماليّة «هيئة الأسواق»

وعلى صعيد مالية الهيئة، فقد بلغت في العام ٢٠١٤ نفقات الهيئة ٦,٧ مليار ليرة لبنانية وتشكّل النفقات الجارية حوالي ٩٦٪ من المجموع والجزء الأكبر من هذه النفقات يذهب إلى أعباء الموظفين التي تتضمّن الأجور وملحقاتها.

وقد قامت شركة Deloitte & Touche بتدقيق الحسابات النهائية للعام ٢٠١٤ وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والتي تتطلب التقيّد بقواعد السلوك المهني. وقد استنتجت أنّ جميع البيانات المالية تظهر بشكل عادل الوضع المالي للهيئة في العام ٢٠١٣.

ومن المتوقع أن تزداد نفقات الهيئة في العام ٢٠١٥ بحسب الموازنة التي أقرّها مجلس الإدارة بمبلغ ٣ مليار ليرة لبنانية وتعكس الزيادة بشكل أساسي ارتفاعاً في الأجور الناتج عن ملء الشواغر وكذلك ارتفاعاً في الإيجار نتيجة استئجار طابق إضافي، على أن ترتفع بشكل ملحوظ النفقات الرأسمالية لتجهيز المكاتب الجديدة وتعيين بعض المراكز الشاغرة.

## موازنة عام ٢٠١٤

(ملايين الليرات)

مجموع	كانون أول	تشرين ثاني	تشرين أول	أيلول	آب	تموز	حزيران	ايار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
٦,٧٤٣	٨٣٥	٤٤٤	٤٣٢	٨٤٩	٤٢٤	٤٣٨	٦٩٨	٤٦٣	٣٨٣	٦٣٢	٥٦٢	٣٨٣	المجموع الإجمالي
٦,٤٥٦	٨٣٥	٤٢٩	٤٣٢	٨٢٧	٤١٩	٤٣٣	٦٩٨	٤٦٣	٣٨٣	٦٣٢	٥١٩	٣٨٣	النفقات الجارية
٥,٤٠٦	٧١٥	٣٤٨	٣٥٨	٧٤٩	٣٤٨	٣٥٨	٦٢٣	٣٨٨	٢٩٦	٥٣٤	٤٠٨	٢٨١	اعباء موظفين
٧٦٣	٩٩	٦٢	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	اعباء أشغال عقارات
٦٣	٩	٤	٤	٦	٢	٥	٦	٤	٢	٩	١	١١	اعباء مواد إستهلاكية
٢٥	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٢٥	.	مؤتمرات وهيئات دولية
٩٩	٨	٨	٩	٨	٨	٩	٨	٨	٨	٩	٨	٨	اتصالات
٢١	.	٧	.	٣	.	.	.	٢	.	٣	.	٦	اعباء خدمات وتجهيزات إدارية
٨٠	٤	.	.	.	.	.	.	.	١٩	١٩	١٩	١٩	عقود استشارية
١٩٤													الإحتياطي العام النظامي
٩٠	.	١٥	.	٢٢	٥	٥	.	.	.	.	٤٣	.	النفقات الرأسمالية
٣													الإحتياطي العام النظامي

## موازنة عام ٢٠١٥

(ملايين الليرات)

مجموع	كانون أول	تشرين ثاني	تشرين أول	أيلول	آب	تموز	حزيران	ايار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
٩,٧٦٢	١,٣٣٦	٥٦٨	٦٣٦	١,١١٣	٤٨٩	٦٧٥	٩٤٠	٤٩٠	١,٠٠٥	١,١٤	٥٧٢	٩٢٥	المجموع الإجمالي
٨,٥٠١	٩١٢	٥٥١	٦١٧	٩٦٨	٤٦٥	٦٤٥	٧٩٠	٤٦٣	٩٤٦	٨٤١	٥٢٥	٧٧٨	النفقات الجارية
٧,٠٩١	٨٥٧	٤٩٩	٤٩٤	٩٢٢	٤١٥	٤١٥	٧٣٩	٤١٥	٧٣٥	٧٨٥	٣٩٥	٤٢٠	اعباء موظفين
٩٧٥	٢٦	٢٢	٩٨	٢٢	٢٦	٢٠٤	٢٦	٢١	١٨٥	٢٠	٢٥	٣٠٠	اعباء أشغال عقارات
١٢٧	٩	١٣	٩	٨	٧	١٠	٨	٩	٩	٩	١٠	٢٦	اعباء مواد إستهلاكية
٦٠	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٦٠	.	مؤتمرات وهيئات دولية
٩٨	٨	٨	٧	٧	٨	٨	٨	٩	٩	٩	٩	٨	اتصالات
١٠١	٧	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	١٤	اعباء خدمات وتجهيزات إدارية
٤٩	٥	١	١	١	١	.	١	١	.	١٠	١٨	١٠	عقود استشارية
٢٥٥	٢٧	١٧	١٩	٢٩	١٤	١٩	٢٤	١٤	٢٨	٢٥	١٦	٢٣	الإحتياطي العام النظامي
٩٧٧	٣٨٥	.	.	١١٣	١٠	١٠	١٢٣	١٣	٣٠	١٤٣	٣٠	١٢٠	النفقات الرأسمالية
٢٩	١٢	.	.	٣	.	.	٤	.	١	٤	١	٤	الإحتياطي العام النظامي



## الفصل الثاني: أهم أنشطة العام ٢٠١٤

إن إنشاء هيئة رقابية مستقلة تعنى بتطور أسواق رأس المال الى جانب قطاع مصرفي متطور أهمية كبيرة، فكانت إنطلاقة هيئة الأسواق المالية في منتصف العام ٢٠١٢ مشجعة تميّزت بوضع رؤية متكاملة لتحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها الهيئة، مُطلقةً بذلك نموذج متجدّد للعمل الرقابي الحيوي في الأسواق المالية.

فبعد العام ٢٠١٣ الذي مثل الانطلاقة الفعلية للهيئة، سجّل العام ٢٠١٤ نجاحات عديدة ساهمت بترسيخ هيئة الأسواق المالية كهيئة رقابية حديثة، مستقلة، واعية لدورها الرقابي والتنظيمي وتأثيرها الكبير في تنمية القطاع المالي. فكان لهيئة الأسواق المالية نشاط مميز في العام ٢٠١٤، سوف نستعرضه تباعاً ضمن هذا التقرير.

### ١.١ على المستوى الإداري

إستكملت «الهيئة» تجهيز البنى التحتية من معلوماتية ومكاتب وغيرها و أضافت إلى جهازها البشري مجموعة من أصحاب الإختصاص في مجال الرقابة و التدقيق. وكانت الهيئة قد قامت بتحديد الشواغر لديها وخضع المتقدمون الذين استوفوا الشروط المحددة في الوصف الوظيفي للإمتحانات المطلوبة وذلك بالتعاون مع مؤسسة «تقييم» والمعهد العالي للأعمال ESA للعام الثاني على التوالي.

### ١.٢ على مستوى شؤون الموظفين والتنظيم الداخلي للهيئة

وبحث مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية في آليات تطوير الموارد البشرية، فقرر على ضوءها إجراء دراسة حول أفضل السبل لإجراء تقييم شامل للنظام الإداري والبشري لدى هيئة الأسواق، ولتحديد مسؤوليات كل من موظفي الهيئة والمسؤولين الإداريين، ومراقبة تطور ونمو القدرات التقنية لدى موظفي الهيئة، كما الإستفادة من خبرة الجميع بأفضل الوسائل الممكنة.

سجّل العام ٢٠١٤ نجاحات عديدة ساهمت بترسيخ هيئة الأسواق المالية كهيئة رقابية حديثة، مستقلة، واعية لدورها الرقابي والتنظيمي وتأثيرها الكبير في تنمية القطاع المالي



### شهادات في الدورات التدريبية

ساهمت هذه الورشة في تعريف وتطوير مفهوم المشتركين على منهجية تفكيك بيانات ال «International Financial Reporting Standards (IFRS)» التي صممت كلغة عالمية مشتركة للشؤون التجارية، بحيث تصبح حسابات الشركات مفهومة وقابلة للمقارنة بين الدول. ومن هذا المنطلق، أتت مشاركة هيئة الأسواق المالية لتواكب آخر التطورات على صعيد التدقيق، حيث أتيح للهيئة فرصة التزود بأحدث المعطيات حول قراءة البيانات المالية وتحليلها بحسب معايير ال IFRS المستجدة وتطبيقها عند الحاجة.

### السيد عزيز العم

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

التحقيق في مخالفات نظام الأسواق المالية وأساليب مراقبة عمليات غسل الأموال.

كان لهيئة الأسواق المالية أيضاً مشاركة على صعيد الدورات التدريبية التي أقيمت في المنطقة، فقد نظمت مجموعة «International Financial Reporting Standards (IFRS)» بالتعاون مع البنك الدولي ورشة عمل إقليمية في الأردن لمدة ثلاثة أيام جرى خلالها البحث في الأنظمة المعتمدة حالياً وأخرى قيد الإنشاء. وقد شارك عن الهيئة موظفون من وحدة الرقابة وذلك ضمن فعاليات ورشة عمل مختصة بالهيئات الرقابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ودورها في مواكبة أحدث المعايير العالمية ضمن نظام ال «IFRS» للمحاسبة والتدقيق.

كما شارك أمين عام هيئة الأسواق في عدد من المؤتمرات الخارجية ركّز البعض منها على مواضيع تتعلق في دور الهيئات الرقابية بحماية المستثمر و تثقيفه لتحسينه من أي خداع قد يتعرض له في التعامل بالأسواق. فكانت المشاركة في المؤتمر الخامس والعشرين للتنمية والتطور في أسواق الأوراق المالية الذي نظّمته «Securities and Exchange Commission (SEC)» في واشنطن - الولايات المتحدة، خلال الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢٦ آذار ٢٠١٤ مهمة حيث شمل المؤتمر العديد من المواضيع ذات الصلة هيئات الرقابة المالية أهمها: الكشف والرقابة الفعالة، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأمد في القطاعات الإقتصادية والإستراتيجية، تمويل الشركات وتكوين رأس المال، تعزيز وعي المستثمر، تنظيم صناديق الاستثمار المشتركة، كشف التلاعب في السوق والاحتيال، حوكمة الشركات وغيرها. وتضمن المؤتمر أيضاً بعض الزيارات إلى وكالات أخرى تعمل في حقل الرقابة المالية والعامّة مثل FINRA والكونغرس وغيرهما.

### ١.٣ على مستوى تطوير قدرات الموظفين

وفي هذا السياق أيضاً، قامت الهيئة في العام ٢٠١٤، ولو بشكل محدود، تدريب وتطوير الموظفين لتعزيز كفاءاتهم وذلك من خلال المشاركة في دورات تدريبية إقليمية ودولية، حيث شارك رئيس وحدة الرقابة لدى الهيئة في الدورة التدريبية «العشرون» للرقابة والإشراف على الأسواق التي ينظمها معهد التدريب لدى «Securities and Exchange Commission (SEC)» في واشنطن بحضور كبار المفتشين المراقبين لدى ال «SEC»، وخبراء من البورصات العالمية وهيئات رقابية أخرى. وتركّزت الدورة التدريبية التي أقيمت من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٤ على تطوير التقنيات العملية للمراقبين المسؤولين عن إجراء الرقابة والتفتيش والتدقيق على الشركات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف والصناديق ومقدمي الإستشارات وكافة الخاضعين لإشراف الهيئات الرقابية، وذلك لتنمية قدرات الرقابة على كشف التلاعب في الأسواق وعمليات الإحتيال الناتجة عن هشاشة الإفصاح المترتب على الشركات الخاضعة للرقابة.

وتحت عنوان «برنامج التبادل الثنائي» بين هيئة السوق المالية السعودية وإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، نُظمت ورشة عمل تدريبية في الرياض - المملكة العربية السعودية، حول تفعيل دور الرقابة على الأسواق المالية شارك فيها موظفان لدى هيئة الأسواق المالية اللبنانية. وقد عالجت الورشة التدريبية عدة مواضيع ذات أهمية أبرزها: آليات تنظيم صناديق الاستثمار والإشراف عليها، وتقنيات التعرّف على التداول المبني على معلومات داخلية (Insider Trading) وعلى محاولات التلاعب بالسوق، كما تركّز البحث أيضاً على آليات

يسمح النظام أيضاً لمشغليه إجراء استفسار رقابي عن أي سلوكيات أو ممارسات يشتبه في مخالفتها لنظام الأسواق المالية، والبحث في القنوات الإلكترونية للتأكد من عدم وجود أي ممارسات أو تصرفات مخالفة لنظام السوق المالية.

### الإنهاء من نقل البيانات والإحصائيات المالية من مصرف لبنان لهيئة أسواق المالية

أما على صعيد النشرات والإحصائيات والبيانات الإقتصادية والمالية المتعلقة في الحركة على الأسواق، وابتداءً من شباط ٢٠١٤، أصبحت مصلحة الأبحاث والإعلام مسؤولة رسمياً عن تحليل ونشر البيانات المالية المتعلقة بالحركة على بورصة بيروت كما البيانات الإحصائية المتعلقة بصناديق الإستثمار الجماعي والأدوات المركبة لدى كافة المؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف. لذلك تجهد مصلحة الأبحاث والإعلام على متابعة تجميع كافة البيانات الصادرة عن المؤسسات المعنية لمتابعة نشرها، وذلك بعد تحليلها ووضعها بشكل علمي منهجي وبتصرف الجمهور على موقعها الإلكتروني، بما فيها من أهمية للمقارنة والتقييم مع السنوات السابقة، ورصد نمو السوق وتأثير حركة الأسواق على الاقتصاد المحلي.

### ومن جملة المشاريع التي إضطلعت بها مصالح ووحدات الهيئة:

#### نظام للرقابة على بورصة بيروت

بادرت الأمانة العامة من خلال التعاون مع وحدة الرقابة على الأسواق المالية ومصلحة المعلوماتية، بالعمل على تحديد الخيارات المتاحة للإستحصال على أفضل نظام للرقابة على التداول في بورصة بيروت (Market Surveillance System)، وذلك لإفساح المجال لوحدة الرقابة على الأسواق القيام بمتابعة عمليات التداول والتحليل اليومي للتداولات على البورصة، وإعداد التقارير الدورية والرقابة عبر استخدام أحدث الأنظمة المطبقة في الأسواق العالمية، وذلك للتأكد من التزام المشاركين في السوق باللوائح والسلوكيات الصادرة عن هيئة الأسواق المالية وذلك بهدف تنظيم السوق، وتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين.

ومن أهمية عملية الرقابة على التداولات في أي من الأنظمة الجديدة الذي سوف يقع إختيار الهيئة عليها، تحليل يومي لتداولات السوق وإعداد التقارير اليومية ومراقبة أهم التغييرات على الشركات المدرجة. كما إجراء بحث مكثف بشأن التداولات والتعاملات من خلال تحليل بيانات السوق ومراجعة الأوامر والصفقات المنفذة وتحليلها، وقيام النظام الرقابي الإلكتروني (سمارت) بإصدار تنبيهات حول أي ممارسات أو تعاملات قد يشتبه في مخالفتها لنظام الأسواق المالية. وسوف

### ١.٤ على صعيد تكنولوجيا المعلومات

قامت مصلحة المعلوماتية خلال العام المنصرم بوضع المبادئ والمعايير الدنيا للعمل من أجل إرساء نجاح لشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما دأبت على اختيار جيد للبرمجية بهدف تأمين بيئة تشغيلية سليمة وأمنة مع مراعاة الكلفة الإجمالية وذلك من خلال الخطوات التالية:

- رصد آخر التطورات والتوجهات في تكنولوجيا المعلومات
- تأمين منشآت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حديثة من موارد وأجهزة وبرامج وتمديدات وبنى تحتية.
- وضع الخطط والسياسات لبناء وتطوير وتشغيل ومتابعة وصيانة قواعد المعلومات والبيانات والأجهزة والبرامج والشبكات والأرشفة وأساليب الحماية المتعلقة بها.
- تقديم المشورة الفنية والدعم التقني لكافة الدوائر.
- تعديل الأنماط، وإدارة صلاحيات الدخول كافة ووضع الدفاعات الحماية اللازمة لضمان حسن سير العمل وفقاً لقواعد الإمتثال والتنظيم المعتمد دولياً والإجراءات المثلى.
- تطوير الخدمات الإلكترونية وموقع الهيئة على شبكة الإنترنت حيث يتيح الأخير للمستثمرين تقديم الشكاوى للهيئة، فضلاً عن حماية وتوعية المستثمرين والجمهور من الممارسات غير المشروعة كما مخاطر وفوائد الأسواق المالية عبر تخصيص بوابة خاصة بأدوات المستثمرين.
- تطوير نظام الأرشفة لحفظ جميع الوثائق والمعلومات بصورة آمنة وسهلة.



## نبذة عن الأنظمة التطبيقية الأولى التي أعلنت عنها هيئة الأسواق المالية في العام ٢٠١٤، بانتظار إطلاقها رسمياً في العام ٢٠١٥

### التسجيل والترخيص

يهدف هذا القرار الصادر عن مجلس إدارة الهيئة الى تنظيم عمل المؤسسات العاملة في الأوراق المالية وترخيصه من قبل هيئة الأسواق المالية كما نص عليه القانون ٢٠١١/١٦١، وعلى غرار العمل المصرفي، تكمن أهمية «التسجيل والترخيص» في حماية العملاء وضمان سلامة وامتانة المؤسسات الناشطة في أسواق رأس المال، بحيث تخضع المؤسسات المرخص لها لرقابة مستمرة من قبل الهيئة.

### سلوكيات العمل

تكمن أهمية «سلوكيات العمل» في تحديد السلوك المتبع لدى المؤسسات والذي من شأنه تعزيز القدرة على حماية المستثمرين، وضمان عمل المؤسسات المرخص لها بنزاهة، ضمن آليات الإدارة السليمة والرقابة الفعالة. ويحدد التنظيم أيضاً قواعد تعامل المؤسسات مع أموال وأصول الزبائن، كما يحدد المتطلبات اللازمة للإفصاح عن بعض التغييرات والأحداث لهيئة الأسواق المالية.

### سلوكيات السوق

يشير هذا القرار إلى معايير السلوك المطبقة على التداول من قبل الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية. يعتبر هذا النظام بالغ الأهمية لسلامة عمل السوق، خاصة من ناحية تأمين أسواق عادلة وفعالة للتداول في الأوراق المالية في لبنان.

الأسواق لتصبح أكثر شفافية وأكثر تنظيماً. وقد تمت خلال هذه الندوة مناقشة حول «التسجيل والترخيص» و«سلوكيات العمل» و«سلوكيات السوق»، وتم بناءً على هذه الندوة إدخال بعض التعديلات وذلك حتى تأتي هذه الأنظمة أكثر ملاءمة للوضع البناني ولكن دون النيل من مطابقتها لأفضل المعايير الدولية.

وبعدما انتهت الهيئة من إعداد هذه الأنظمة الثلاث تم وضع النسخة الإنكليزية للأنظمة في تصرف جميع المؤسسات المعنية وذلك لتمكينهم من التحضير لتطبيقها عندما تصدر بشكل رسمي، أي بقرار صادر عن مجلس إدارة الهيئة ينشر في الجريدة الرسمية.

## ١.٥ على المستوى التشريعي والرقابي

### • إطلاق المجموعة الأولى من الأنظمة التطبيقية

باشرت هيئة الأسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي العمل على تطوير رزمة من الأنظمة التطبيقية التي تهدف إلى تحسين سير العمل في الأسواق المالية. ولهذه الغاية عقدت هيئة الأسواق ندوتها الإستشارية الأولى لإطلاق المجموعة الأولى من الأنظمة التطبيقية في ١٧ أيلول ٢٠١٤ في فندق فينيسيا أنتركونتينتال، بيروت، برعاية وحضور رئيس الهيئة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومجموعة من رؤساء مجالس إدارة مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات وساطة مالية كما كان محامين و شركات تدقيق، تم خلالها الإستماع إلى آراء ممثلي هذه المؤسسات و اقتراحاتهم كونهم المعنيين أولاً بتطبيق هذه الأنظمة.

لاقت هذه الخطوة التي أقدمت عليها «هيئة الأسواق» استحسان السوق المالي اللبناني وكافة الحضور من هيئات وأخصائيين دوليين الذين شاركوا في هذا اللقاء النوعي والأول من نوعه، بحيث ساد نقاش معمق حول المفاهيم المطروحة في الأنظمة المعروضة وجرى التأكيد على صوابية إطلاقها لتطوير

# إطلاق المجموعة الأولى من الأنظمة التطبيقية

## Launching the initial Set of Market Regulations

“Developing the Capital Markets & Protecting the Investor”

September 17 - 18, 2014

Phoenicia Intercontinental Beirut

## سلامه: "للتنسيق بين مختلف الجهات الرقابية لتلافي حدوث أزمات مالية منبثقة عن «أزمات نظام»"

ألقي رئيس هيئة الأسواق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كلمة في إفتتاح المؤتمر شدّد فيها على ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات الرقابية لتلافي حدوث أزمات مالية منبثقة عن «أزمات نظام» على غرار تلك التي حصلت في العام ٢٠٠٨، التي وفي ضوء هذه التجربة عملت بعض الدول المتقدمة، بما فيها إنكلترا وفرنسا وبلجيكا على محور جهود جميع الجهات الرقابية حول البنك المركزي، مضيفاً إن عمليات الرقابة في لبنان تعززت بفضل تضافر الجهود بين كل من لجنة الرقابة على المصارف وهيئة

التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال وهيئة الأسواق المالية. وقد عول الرئيس في كلمته على دور هيئة الأسواق المالية في توجيه الادخار نحو توظيفات منتجة ممّا يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، و التي نحن بأشدّ الحاجة إليها، مذكراً بدور الهيئة في تعزيز الثقيف والتوعية المالية التي تشجّع الأفراد على الاستثمار في الأسواق المالية. ففيما تعتمد الشركات في الدول الصناعية على أسواق رأس المال في تمويل أعمالها بنسب تفوق الـ ٦٠٪، يعتمد القطاع الخاص في لبنان على تمويل نشاطه من قبل أفراد. لذلك شدّد رئيس الهيئة في كلمته على ضرورة تعزيز الثقة في أسواق رأس المال مما يساهم في خلق صناديق إستثمار محلية و دولية تهتم بالشركات اللبنانية أو بسنداتها.

وقد إختتم رئيس هيئة الأسواق المالية كلمته بالثناء على الانطلاقة المشجعة للهيئة، متمنياً على المعنّيين أن يتعاملوا معها بالجدية التي تستحق، شاكراً جهود البنك الدولي الذي قدم منذ اللحظات الأولى لإنطلاقة الهيئة الدعم التقني ومنحاً مالية سهلت التواصل مع خبراء أجنب للمساعدة في إطلاق الأنظمة التي أمل بأن تساهم في خلق الثقة والسيولة في الأسواق.

## أمين عام الهيئة: "إيجاد توازن بين مستويات عالية من النزاهة والشفافية والمساءلة جنباً إلى جنب مع أسس قويّة للابتكار والقدرة التنافسية"

استهلّ أمين عام هيئة الأسواق المالية، الدكتور سعادة الشامي جلسة الافتتاح بالقول إنّ هذه الندوة هي الأولى من نوعها التي تعقدها الهيئة، مؤكّداً أنّها لن تكون الأخيرة. وشدّد على أنّ هذه الأنظمة الصادرة عن الهيئة أتت لتلبي حاجات السوق اللبناني وقد بنيت على معايير دولية مثلى مطبّقة في أكثر البلدان تقدماً في هذا المجال.

كما شدّد على أهمية مراقبة الأسواق لحماية المستثمر وتقليص مخاطر النظام، مشيراً على أنّ الرقابة يجب ألا تكون على حساب تقييد المبادرة والابتكار في القطاع الخاص وشدّد على ضرورة العمل على إيجاد توازن بين مستويات عالية من النزاهة والشفافية والمساءلة جنباً إلى جنب مع أسس قويّة للابتكار والقدرة التنافسية، موضحاً أنّ الأنظمة الجديدة أعدت على قاعدة أفضل التطبيقات التي ستحوّل لبنان الانضمام قريباً إلى المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).



### • التنسيق مع لجنة الرقابة على التأمين لدى وزارة الإقتصاد والتجارة

وأيضاً على الصعيد الرقابي، وبتفويض من مجلس إدارتها، باشرت هيئة الأسواق المالية ممثلة بوحدة الشؤون القانونية ووحدة الرقابة بعقد جلسات عمل مع لجنة الرقابة على التأمين لدى وزارة الإقتصاد والتجارة، بهدف العمل على وضع الأطر الضرورية لتنظيم العلاقة بين الجهتين في ما خص بوالص التأمين المرتبطة بالأدوات المالية وصناديق الإستثمار، وذلك للتأكد من شفافية التعامل مع المستثمر في هذا القطاع وحمايته. إتسمت المحادثات بجدية كبيرة من الطرفين، و سوف تستكمل في العام ٢٠١٥، على أن تكون باكورة هذه الإجتماعات توقيف مذكرة تفاهم لتنظيم آليات الرقابة على سوق التأمين بعد الأخذ بعين الإعتبار إقتراحات العاملين في هذا القطاع.

**أما على الصعيد التنظيمي**، فأصدرت الهيئة مجموعة من القرارات التي تعتبر أساسية في عملية الرقابة على الأسواق التي شملت تنظيم العمل بالأدوات والمنتجات المالية ونظام العمليات على المشتقات المالية، كما أعمال الوساطة المالية وهيئات الإستثمار الجماعي. وفي هذا الإطار عملت الهيئة ضمن المعايير الدولية تطبيقاً للأنظمة المعمول بها لدى IOSCO لتأمين حماية المستثمر والتنبيه لأي من المخاطر التي تحول دون تطور عمل الأسواق المالية. والجدير بالذكر أن مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية يقوم بمراجعة مستمرة على كافة الأنظمة للتأكد من فعاليتها من الناحية العملية والتقنية بعد صدورها، وأنها تخدم الغاية التي أنشأت من أجلها.

وفي هذا الإطار، ومن ضمن سعيها المتواصل لمواكبة تطورات وحاجات السوق والتفاعل معه لضمان أفضل الممارسات، أقدمت الهيئة على تعديل مضمون بعض قرارات مجلس الإدارة التي أتت على الشكل التالي:

- القرار رقم ٤ المتعلق بالامثال
- القرار رقم ٥ المتعلق بالتدقيق الداخلي
- قرار رقم ١٠ المتعلق بتنظيم أعمال الوساطة المالية
- قرار رقم ١٣ المتعلق بتسديد الموجودات
- قرار رقم ١٤ المتعلق بهيئات الاستثمار الجماعي
- قرار رقم ١٦ المتعلق بالأدوات والمنتجات المالية

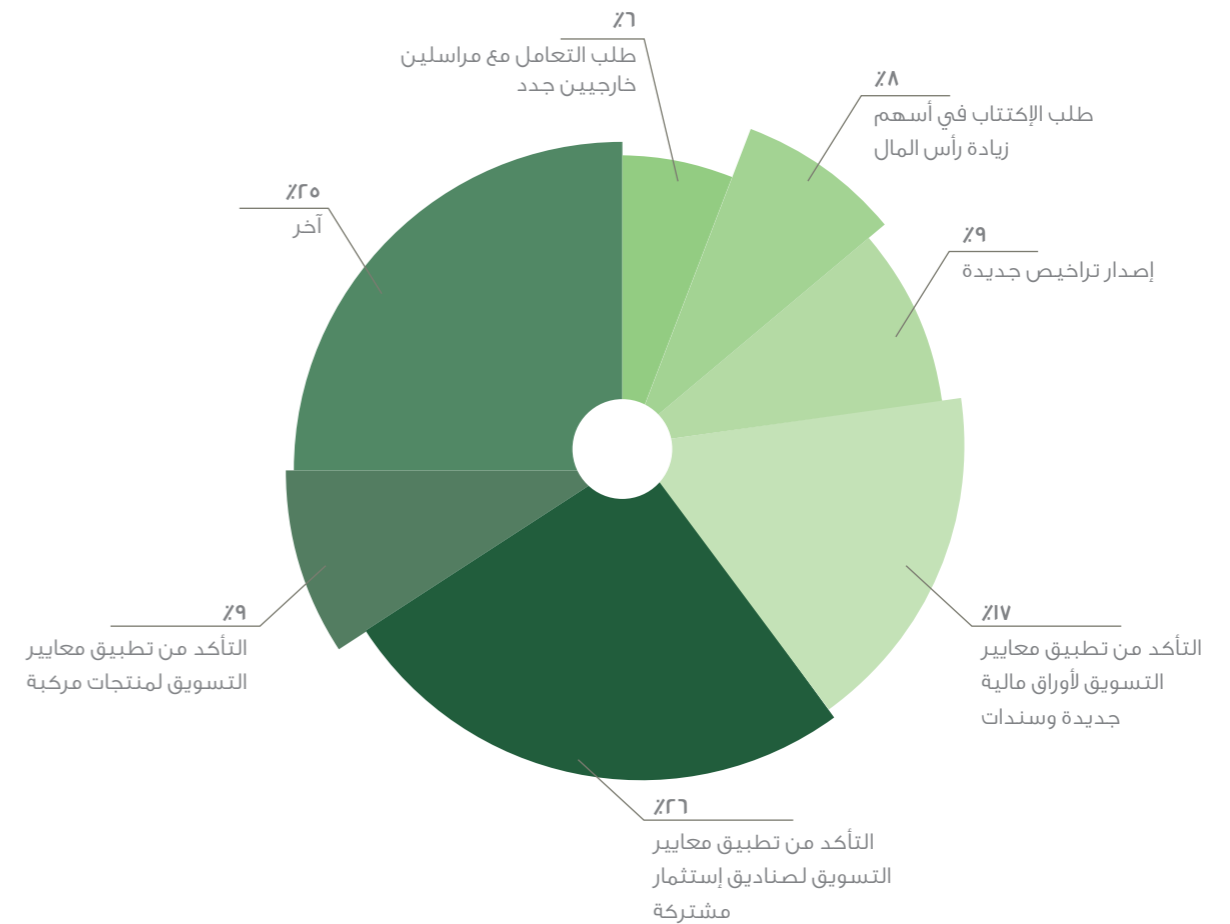
كما قامت وحدة الشؤون القانونية بالعمل على دراسة الطلبات وإبداء الرأي بالقرارات المتعلقة بترخيص تسويق الأدوات المالية وعرضها على الجمهور، فضلاً عن دورها في المساهمة في إعداد مذكرات التفاهم مع عدد من الهيئات الدولية بطلب من مجلس الهيئة.



• **قامت وحدة الرقابة على الأسواق المالية** بعدد من التحقيقات وزيارات التدقيق على المؤسسات المالية التي تتداول بالأوراق المالية حيث ركزت على عدة جوانب في تحقيقها، منها ما يخص التلاعب بالأسعار، والتداول غير الشرعي عبر إستغلال المعلومات، ونقص متعمد في تقارير الإفصاح كما التعاون مع هيئات قضائية أجنبية للتوصل الى نتائج ايجابية في تحقيق داخلي، وغيرها من الملفات المتنوعة ذات الصلة.

ورفعت جميع النتائج إلى مجلس إدارة الهيئة لإتخاذ القرارات المناسبة كما قامت هذه الوحدة بمراجعة الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات والشركات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف التي تناولت جوانب مختلفة منها طلب التعامل مع مراسلين أجنب جدد، طلب الإكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، إصدار تراخيص جديدة، والتأكد من تطبيق معايير التسويق لأوراق مالية جديدة و سندات وصناديق إستثمار مشتركة، ومنتجات مركبة. فبيّن الجدول (أدناه) أن القسم الأكبر من المراجعات، أي ٢٦٪ من المجموع كان حول طلبات تطبيق معايير التسويق لصناديق إستثمار مشتركة، مقابل ١٧٪ لأوراق مالية وسندات جديدة. أما على صعيد التأكد من تطبيق معايير التسويق لمنتجات مركبة وإصدار تراخيص جديدة فقد شكل كلاً منهما ٩٪ من المجموع العام، فيما أتت النسبة الأصغر لطلب التعامل مع مراسلين خارجيين جدد.

### النسبة المئوية لمراجعة الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات والشركات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف



عمليات على الأدوات والمشتقات المالية لجهة كيفية تثبيت هذه العمليات لدى المراسلين والهوامش التي يجب تكوينها وطريقة تحديد هذه الهوامش. كما ينص هذا القرار على بعض الموجبات التي يتوجب على الوسطاء الماليين التقيّد بها عند تنفيذهم عمليات على الأدوات والمشتقات المالية وعلى كيفية اعتماد المراسلين الذين يتعاملون معهم.

### قرار رقم ١٠ أعمال الوساطة المالية

يحدد هذا القرار الجهات التي يحق لها القيام بأعمال الوساطة المالية كما ويحدد بعض الشروط التي تتعلق بتأسيس مؤسسات وساطة مالية لاسيما التالية:

- موضوع هذه المؤسسات والعمليات التي يمكنها القيام به.
- حصولها على ترخيص مسبق من هيئة الأسواق المالية.
- تحديد رأس مال مؤسسات الوساطة المالية.
- كيفية فتح فروع لمؤسسات الوساطة المالية.
- كيفية تصفية مؤسسات الوساطة المالية.

كما ينص هذا القرار على بعض الموجبات التي يتوجب على الوسطاء الماليين التقيّد بها عند قيامهم بأعمال الوساطة المالية لمصلحة عملائهم وكيفية مسك حسابات العملاء وبعض الإفصاحات والمعلومات الدورية التي يتوجب على الوسطاء الماليين تزويد هيئة الأسواق المالية بها.

### قرار رقم ١٦ الأدوات والمنتجات المالية

يلزم هذا القرار مؤسسات الوساطة المالية والمؤسسات المالية والمصارف وهيئات الإستثمار الجماعي الحصول على موافقة هيئة الأسواق المالية المسبقة قبل قيامها بتسويق أية أداة مالية، كما يضع على هذه المؤسسات بعض الموجبات تجاه عملائها بالنسبة للعمليات على الأدوات الخاضعة للترخيص.

### قرار رقم ١٤ هيئات الإستثمار الجماعي

ينظم هذا القرار كيفية وشروط إنشاء هيئة استثمار جماعي في لبنان أو تسويق حصص هيئات استثمار جماعي أجنبية في لبنان. كذلك، ينص هذا القرار على واجبات ومهام أي من الأطراف المعنية بعمل وإدارة هيئات الإستثمار الجماعين كما وعلى التقارير والإفصاحات التي يفترض على هذه الهيئات تقديمها لهيئة الأسواق المالية.

### قرار رقم ١٣ تسنيّد الموجودات

ينص هذا القرار على شروط إضافية يجب توفرها في عمليات التسنيّد عندما تتناول هذه العمليات أموالاً مادية منقولة أو غير منقولة.

### قرار رقم ١٢ نظام العمليات على المشتقات المالية

يضع هذا القرار نظام العمليات على الأدوات والمشتقات المالية لاسيما لجهة كيفية قيام الوسيط المالي بتنفيذ

# نبذة عن قرارات مجلس الإدارة التنظيمية والصادرة عن هيئة الأسواق المالية في العام ٢٠١٤



## ١.٦ التنسيق مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية

شاركت هيئة الأسواق المالية ممثلةً برئيسها في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي انعقدت في واشنطن في العاشر من تشرين الأول ٢٠١٤. وكان لرئيس الهيئة سلسلة من اللقاءات الموسعة والجانبية، شملت الى مسؤولي الصندوق والبنك ووزارة الخزانة، كبرى المصارف العالمية وصناديق الإستثمار المهتمة بالأوراق المالية اللبنانية. وخلال هذه اللقاءات، أكد رئيس الهيئة إحترام مؤسسات الرقابة المالية في لبنان المعايير الدولية لمكافحة التعامل بأموال غير شرعية.

في غضون ذلك، تسعى الهيئة الى تعزيز وجودها اقليمياً ودولياً عن طريق التوقيع على أكبر عدد ممكن من مذكرات تفاهم مع الهيئات الرقابية الأخرى الأمر الذي من شأنه توسيع دائرة المعرفة والتعرف على آخر التطورات في عالم رقابة وادارة الاسواق المالية. وهذا نشاط مهم جداً يؤسس لعضوية لبنان في المنظمة العالمية لهيئات الأسواق المالية (IOSCO) والتي تضم ما مجموعه ١٨٩ دولة وإتحاد وبورصة.

وفي هذا السياق، تعمل هيئة الأسواق المالية تنفيذاً لتعليمات رئيسها على الإنضمام إلى المؤسسة الدولية لهيئات الأسواق المالية IOSCO، ومركزها مدريد والتي تعتبر الهيئة المشرفة على أسواق رأس المال العالمية، وتصدر توصيات تتعلق بعمل هذه الأسواق. وقد قام أعضاء مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية بزيارة إلى مؤسسة IOSCO في مدريد وإجراء الإتصالات اللازمة، مع إبداء رغبة لبنان بالسعي إلى دخول المؤسسة الدولية لهيئات الأسواق المالية كعضو مشارك أولاً ثم تطبيق النظم التي تخوله كسب مقعد عضو كامل الصلاحية (Ordinary Member) في مرحلة لاحقة.

ان السعي لإنضمام لبنان عبر هيئة الأسواق إلى IOSCO كعضو مشارك في المرحلة الأولى، يعكس جدية في مسعى الهيئة لتثبيت عملها دولياً مما يعزز الشفافية ويجتذب المستثمرين خاصةً بعد أن تكون الهيئة قد طبقت المعايير المتينة التي تأخذ في الإعتبار المصلحة اللبنانية من ضمن القوانين المرعية الإجراء والتي تتماشى مع معايير المؤسسة الدولية لهيئات الأسواق المالية.



شأنها المساعدة في الكشف عن التلاعب بالأسواق واستخدام المعلومات المميزة غير المعلنة (Insider Information)، وغيرها من ممارسات الخش والخداع المتعلقة بالأسواق الخاضعة لرقابتهما. كما تأسس مذكرة التفاهم المشار إليها أيضاً لتعاون تقني ومساعدة فنية بين الهيئتين بهدف تطوير الأنظمة الرقابية المتبعة في السوق المالي غير المصرفي المصري والليبناني.

### مذكرة تفاهم بين هيئة الاسواق المالية لبنان وهيئة تنظيم مركز قطر للمال ١٥ كانون الأول ٢٠١٤

وقعت هيئة الاسواق المالية لبنان وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وثيقة تفاهم في تاريخ ١٥/١٢/٢٠١٤، وذلك لتعزيز التعاون المشترك لحماية المستثمر من خلال تبادل المعلومات التي من شأنها المساهمة في زيادة كفاءة التحقيقات القائمة أو التي قد تنشأ عن أي تعاطي مشبوه في الأسواق المالية في كل من لبنان وقطر. الإجتماع التاسع لاتحاد هيئة الأوراق المالية العربية في الجزائر

شاركت هيئة الأسواق المالية في الاجتماع السنوي التاسع لمجلس اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، والذي عقد في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية تاريخ ١٨ شباط ٢٠١٤، بمشاركة عدد من رؤساء هيئات اسواق المال العربية، وبحضور وزير المالية الجزائري. وفي الاجتماع ناقش مجلس اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية موضوعات تتعلق بالبنية التحتية للأسواق ومتطلبات الشفافية والافصاح وسبل تعزيز اوجه التعاون والتنسيق بين هيئات الاوراق المالية العربية، كما ناقش المشاركون التقرير السنوي للاتحاد للعام ٢٠١٤، واطلعوا على القوائم المالية

### مذكرة تفاهم وتنسيق بين هيئتي الأسواق المالية اللبنانية والفرنسية ٥ أيار ٢٠١٤

وقعت الهيئة ممثلة برئيسها حاكم مصرف لبنان وحضور عضو مجلس الإدارة السيد سامي صليبا اتفاق تعاون وتنسيق مع هيئة الأسواق المالية في باريس (AMF) ممثلة برئيسها جيرار رامكس، في مقر الهيئة في فرنسا، مما يساهم في دعم صدقية الأسواق المالية عبر توفير أجواء مناسبة لحماية سمعة الأسواق وتاليا سمعة لبنان، خاصة بعدما أنّ أثنت الهيئات الدولية على دور لبنان في حرصه على الأموال الموجودة في القطاع المالي. ومن هذا المنطلق، تحضر هيئة الأسواق المالية لإبرام العديد من الاتفاقات المماثلة مع هيئات للأسواق المالية في الدول العربية ودول أوروبية مختلفة وصولاً إلى الولايات المتحدة.

### مذكرة تفاهم بين هيئة الاسواق المالية للبنان والهيئة العامة للرقابة المالية لدى جمهورية مصر العربية ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤

وقعت هيئة الأسواق المالية اللبنانية والهيئة العامة للرقابة المالية لدى جمهورية مصر العربية على مذكرة تفاهم على هامش مؤتمر أسواق رأس المال العربي الأول الذي انعقد في دبي، في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤. وتهدف المذكرة إلى توفير إطار قانوني للتعاون بين الهيئتين لتعزيز وتنمية كفاءة الوسطاء، والمتعاملين، ومقدمي الاستشارات في الأسواق الخاضعة لرقابتهما بالإضافة إلى تعزيز حماية المستثمر وضمان نزاهة الأسواق الخاضعة لرقابة الهيئتين من خلال تقديم ما يتوفر من معلومات من

## توقيع مذكرات تفاهم

## لبنان عضواً جديداً لدى IFREFI (Institut Francophone de la Régulation Financière)

وأيضاً على صعيد التواصل الدولي، وفي اجتماع الجمعية العامة لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة «IFREFI» التي إنعقدت في ابيدجان، الكوت ديفوار (Cote D'ivoire) بتاريخ ٣ تموز ٢٠١٤، رحب مجلس رؤساء الهيئات المشاركة والتي تنضوي تحتها هيئات الرقابة على الأسواق المالية في الدول الفرنكوفونية، بلبنان عضواً جديداً في المنظمة بعد حصوله على عضوية كاملة في المجموعة الفرنكوفونية لهيئات الاسواق المالية. وبالمناسبة تم الإعلان عن عقد المجموعة الفرنكوفونية «IFREFI» اجتماعها السنوي المقبل عام ٢٠١٦ في بيروت، لبنان كعربون دعم وتقدير لدور الهيئة.

## ١.٧ أنشطة وإنجازات مختلفة

لقد شارك ممثلي الهيئة في العام ٢٠١٤ في عدد من المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية إدراكاً منها لأهمية الحضور في هكذا نشاطات والتفاعل مع ممثلين عن هيئات رقابية أخرى وخاصةً في الفترة الأولى لتأسيسها. إن الإشتراك في هكذا نشاطات يساهم في تعزيز العلاقات الدولية وتبادل الخبرات ومشاركة التجارب، كما يطور من قدرات وآفاق العاملين لدى الهيئة ويسمح لهم بالتعاطي بصورة أفضل مع المواضيع التي يتعاملون معها من خلال عملهم.

### تعاون مع مؤسسة «LIFE» Lebanese International Finance Executives

في إطار نشاطات الهيئة مع الجمعيات والمؤسسات المتخصصة بالأمور المالية، وفي سعيها الدائم لتوسيع دائرة اتصالاتها مع المستثمر اللبناني أينما تواجد في العالم، شاركت هيئة الأسواق المالية بشخص نائب رئيسها في حفل أقامته مؤسسة LIFE برعاية حاكم مصرف لبنان في لندن - المملكة المتحدة، وذلك في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤، حيث تم تعريف الحضور على هيئة الأسواق المالية وأخر مستجدات الأسواق المالية اللبنانية. وقد تم الإتفاق على زيادة التعاون في المواضيع المتعلقة بالإدارة الرشيدة، و تثقيف المستثمر، وسلوكيات العمل في الأسواق، مستفيدين بذلك من خبرة أعضاء LIFE الواسعة في أسواق المال الرئيسية حول العالم كنيويورك، ولندن، وباريس وفرانكفورت وسينغافورة، على ان يستكمل العمل في العام ٢٠١٥.

وميزانية الاتحاد عن العام ٢٠١٤، وقرروا الموازنة التقديرية وخطة عمل الاتحاد للعام ٢٠١٥. الى ذلك اتفق رؤساء هيئات اسواق المال العربية على اعادة تعيين جليل طريف امينا عاما للاتحاد للسنوات الثلاث القادمة، وعلى تولي مصر رئاسة الاتحاد في دورته المقبلة التي ستبدا العام القادم ٢٠١٦ على ان تستضيف القاهرة الاجتماع السنوي القادم للاتحاد.

## بعثة من البنك الدولي تزور هيئة الأسواق المالية

وفي إطار المساعدة الفنيّة التي تقدّمها مجموعة البنك الدولي إلى هيئة الأسواق المالية، قامت بعثة من البنك الدولي بزيارة بيروت بين الفترة الممتدّة من ٥ إلى ٩ أيار، حيث عقدت اجتماعات عدة مع هيئة الأسواق وممثّلين عن الأسواق وبعض المؤسّسات المالية. وفي هذا السياق، ناقشت البعثة مع أعضاء مجلس إدارة هيئة الأسواق الماليّة و رؤساء المصالح لديها مشاريع الأنظمة المتعلقة بعمليات الترخيص والتسجيل؛ ومعايير السلوك المهني؛ وصناديق الاستثمار. كما أجرت مشاورات مع عدد من الناشطين في الأسواق واتحاد الغرف، ولجنة الرقابة على المصارف، ومصرف لبنان، وميد كلير، وبورصة بيروت. يستمرّ التعاون مع البنك الدولي في الفترة المقبلة بهدف وضع اللمسات الأخيرة على جميع الأنظمة اللازمة التي من شأنها تعزيز شفافية الأسواق المالية في لبنان وفعاليتها.

تعاون مع  
مؤسسات  
ومنظمات  
دولية

## حفل إطلاق التعاون بين بورصة بيروت وبورصة «NYSE-Euronext» بورصة بيروت، ١٩ أيار ٢٠١٤

شاركت هيئة الأسواق المالية في حفل إطلاق التعاون بين بورصة بيروت وبورصة «NYSE-Euronext» ، أعلن خلاله نائب رئيس هيئة الأسواق الماليّة فراس صفي الدين أنّ الفرصة الذهبية متاحة أمام لبنان لاستعادة موقعه كمركز إقليمي لتقديم الخدمات الماليّة، على غرار ما حقّقه بورصة بيروت في منتصف القرن الماضي، وأضاف أنّ هيئة الأسواق الماليّة معنيّة بالنقلة النوعية التي ستحقّقها بورصة بيروت على صعيد نظام التداول التي أطلقتها في العام ٢٠١٤. وخلال الحفل كشف نائب الرئيس أن الهيئة تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتحديث أنظمتها حرصاً منها على تطوير البورصة، متمنياً على الحكومة تحويل البورصة إلى شركة مغفلة تمهيداً لخصّصتها تماشياً مع موجبات قانون الأسواق المالية. وشدّد صفيّ الدين، في الحفل الذي رعاه رئيس الجمهورية ممثلاً بوزير الماليّة، على الثقة الكاملة باستعادة بورصة بيروت لدورها كمنصّة جاهزة لإدراج شركات القطاع الخاص كما الشركات التي تملكها الحكومة اللبنانية، موجّهاً دعوة للمعنيين بالتفكير جدياً في أن تدرج على بورصة بيروت الشركات الحيويّة التي تملكها الدولة، وفي مقدّماتها شركتنا الاتصالات الخلوية، مع إمكان احتفاظها بملكية أغلب الأسهم بحيث تصبّ مداخلها في مصلحة الاقتصاد الوطني.

## مؤتمر أسواق رأس المال العربي الأول

شركة طومسون رويترز بالتعاون مع إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)،

٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤

شاركت هيئة الأسواق المالية اللبنانية في المؤتمر الأول لأسواق رأس المال العربي الذي نظّمته شركة طومسون رويترز بالتعاون مع إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA) في فندق والدورف استوريا، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

وقد أقيم المؤتمر بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وصندوق النقد العربي وتحت رعاية معالي وزير الاقتصاد في دولة الإمارات سلطان بن سعيد المنصوري. ويهدف إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA) الى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الهيئات الرقابية في الأسواق العربية وذلك في سبيل اعتماد أفضل المعايير الدولية، بما في ذلك تطبيق مبادئ «IOSCO». لقد جمع المؤتمر عدد كبير من صانعي السياسات ومسؤولين في هيئات رقابية كما مسؤولين عن البورصات والوسطاء والمستثمرين، وكبار رجال المال والأعمال، وشكل بذلك فرصة جيدة لمسؤولي الهيئات الرقابية للإتفاق على آليات فاعلة للتنسيق والتعاون بهدف حماية أسواق رأس المال والمستثمرين في منطقة ال MENA.

أما في ما خص مشاركة هيئة الأسواق المالية في المؤتمر، فركز الخطاب الذي القاه بإسمها نائب الرئيس السيد فراس صفي الدين على أهمية التشاور بين المشاركين في السوق والحاجة الملحة إلى التنسيق الإقليمي بين هيئات الرقابة العربية، وخاصة في المواضيع المتعلقة بتوعية المستثمر. كما سلط نائب الرئيس الضوء على إن القانون ١٦١ الذي أنشأت بموجبه هيئة الأسواق المالية في لبنان هو قانون عصري وحديث، أخذ بعين الإعتبار أحداث وتطورات الأزمة الإقتصادية العالمية التي . أما الأمين العام لمنظمة IOSCO، فتطرق في كلمته على أهمية تكامل الأسواق العربية في ما بينها ، داعياً الى وضع أنظمة متطورة وقواعد عمل قابلة للتنفيذ ، ومشدداً على أهمية فرض العقوبات وحل الصراعات وتوعية المستثمر من أجل تفعيل دور أسواق رأس المال.

لقد تمحور النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الأساسية التالية: (أ) ضرورة التنسيق بين الهيئات الرقابية العربية خاصة أن ستة عشرة منها هي بالفعل جزء من IOSCO. (ب) أهمية تحقيق توازن جيد بين حماية المستثمرين وتطوير الأسواق، أي يجب أن يكون هنالك لوائح وقوانين صارمة وقابلة للتنفيذ ولكن بالأمن نفسه تتيح الابتكار والتطوير؛ (ج) الحاجة إلى هيئات رقابية تواكب متطلبات العصر والتطورات العالمية، وفي هذا السياق التركيز على إنشاء أسواق مال إقليمية. (د) الدور الحاسم لأسواق الأوراق المالية في خلق السيولة ورأس المال. (هـ) تفعيل الإفصاح والشفافية و حوكمة الشركات في المنطقة.

## هيئة الأسواق الماليّة معنيّة بالنقلة النوعية التي ستحقّقها بورصة بيروت على صعيد نظام التداول التي أطلقتها في العام ٢٠١٤

## مؤتمر حماية المستهلك في القطاع المصرفي

البنك والمستثمر،

٧ أيلول ٢٠١٤

حاضر نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية في «مؤتمر حماية المستهلك في القطاع المصرفي» الذي إنعقد في بيروت في ٧ أيلول ٢٠١٤، مؤكداً أن الهيئة عملت على تحقيق أهم اهدافها التي تعنى بتطوير الأسواق المالية اللبنانية وحماية المستثمر عبر تأمين الشفافية والأطر التنظيمية للأسواق المالية لتشجيع على الإستثمار، و حماية وتوجيه الإدخارات نحو استثمارات جديدة طويلة الأجل لدعم مبادرة القطاع الخاص. بالإضافة الى ذلك، فقد أشار نائب الرئيس أن الهيئة قد أرست قواعد جديدة في السوق، هدفها الأساسي حماية المستثمر من ناحية تطوير عمل المصدرين للأوراق المالية بشكل يؤمن شفافية مطلقة، بحيث تعزز توعية المستثمر حول شروط وتفاصيل الإستثمار.

## لقاءات تثقيفية للجمهور في الجامعات اللبنانية

في مبادرة منها لتعريف الطلاب الجامعيين على دور الأسواق المالية، عقد أعضاء مجلس إدارة الهيئة المتفرغين كما رئيس وحدة الرقابة على الأسواق ورئيسة وحدة الشؤون القانونية سلسلة من الندوات لطلاب الماجستير في إدارة الأعمال لدى الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) في فرعها في بيروت وجبيل، وجامعة (USEK) في الكسليك، وجامعة القديس يوسف في بيروت. وأسفرت هذه الندوات عن إدخال هيئة الأسواق المالية ودورها من ضمن قانون الأسواق المالية رقم ٢٠١١/١٦١ كمادة أساسية في المنهج الدراسي لتلاميذ الماجستير في القانون التجاري لدى جامعة القديس يوسف (USJ).



## مؤتمر الحوكمة، المخاطر والإمتثال

شركة طومسون رويترز ومصرف لبنان،

١٩ تشرين الثاني ٢٠١٤

كما شاركت هيئة الأسواق في مؤتمر الحوكمة، المخاطر والإمتثال (The Governance, Risk & Compliance Summit) من تنظيم شركة طومسون رويترز ومصرف لبنان، تحدث خلاله السيدان فراس صفي الدين وفادي فقيه من مجلس إدارة الهيئة، مركزين على أهمية الأسواق المالية في لبنان وكيفية العمل على تطويرها، وكذلك على ضرورة وجود الحوكمة والشفافية في إتخاذ القرارات لدى الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، ودور الهيئة في تفعيل الإمتثال في الأسواق.

## الملتقى السنوي لرؤساء وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اتحاد المصارف العربية،

٢٨ تشرين الأول ٢٠١٤

ساهمت هيئة الأسواق في حفل افتتاح الملتقى السنوي لرؤساء وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي شدد على استمرار الاتحاد في العمل على القيام بدوره في تطوير قدرات المصارف العربية لمواكبة المستجدات والتطورات على صعيد القوانين والتشريعات العالمية المتعلقة بالعمل المصرفي، والتأكيد على أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتبر من أخطر الجرائم المالية ذات الانعكاسات الخطرة على الاقتصاد والمجتمع. كما كان هناك كلمة للهيئة في المؤتمر عرضت فيها ملخص عن الأنظمة التطبيقية الجديدة لهيئة الأسواق المالية في لبنان وعلاقتها بالإمتثال ودورها في تفعيل حماية المستثمر وتطوير الأسواق المالية اللبنانية، وحمايتها من أي عمليات مشبوهة قد ترتبط بعمليات تبييض أموال أو تمويل للإرهاب.

ساهمت هيئة  
الأسواق في حفل  
افتتاح الملتقى  
السنوي لرؤساء  
وحدات مكافحة  
غسل الأموال  
وتمويل الإرهاب

## الفصل الثالث: التطلعات للعام ٢٠١٥

سوف تستكمل الهيئة  
تعزيز وجودها اقليمياً  
ودولياً عن طريق  
التوقيع على اكبر عدد  
ممكن من مذكرات  
التفاهم مع الهيئات  
المماثلة.

بالإضافة الى الدور الرقابي المستمر، سوف تستكمل الهيئة العمل مع أخصائيين دوليين ضمن إطار التعاون مع البنك الدولي من خلال مشروع FIRST لإطلاق المجموعة الثانية من الأنظمة التطبيقية ضمن ندوة إستشارية شبيهة بالتي عقدت في العام ٢٠١٤، وذلك للبحث في الأنظمة المتعلقة «بقواعد الإدراج» و«عرض الأدوات المالية على الجمهور». يجدر الذكر أن الإتفاقية مع البنك الدولي تنص على التعاون في إطلاق سبعة أنظمة تطبيقية، كانت قد أجرت ثلاثة منها الهيئة في العام ٢٠١٤، على أن تستكمل العمل على الأنظمة المتبقية في العام ٢٠١٥.

ونظراً لإعتبار الاسواق المالية ذات اهمية كبرى للاقتصاد الوطني والمستثمرين والشركات المصدرة للأدوات المالية المتداولة في السوق باعتبارها مصدر أساسي للاموال التي تحتاجها الشركات لتكوين رؤوس الأموال لمشاريعها الاستثمارية وتمويل عمليات النمو والتوسع فضلاً عن كونها إحدى متطلبات الإصلاح الاقتصادي، أعلن رئيس الهيئة في أواخر العام ٢٠١٤ عن توجه جدي لدى الهيئة لإستحداث وترخيص سوق ثانوي مواز وذلك سعياً منها الى تحفيز الاستثمار بانتظار الانتهاء من عملية خصصة بورصة. وفي حال لم يتم ذلك فستكون هذه البورصة الالكترونية مستقلة ومملوكة من القطاع الخاص، بحيث تهدف هذه المبادرة عملياً الى استقطاب الشركات الناشئة والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم SMEs على إدراج أسهمها للتداول في البورصة وذلك لتوفير السيولة وإيجاد المخرج المناسب (Exit Strategy) للشركات الناشئة ان اختارت ان تباع الى الجمهور. لهذا المشروع أهمية كبرى على الصعيد الإقتصادي والمالي من ناحية تأمين فرص عمل جديدة وتنمية الأسواق خاصة بعدما بادر مصرف لبنان وبكفالة منه الى تشجيع المصارف على تمويل الشركات اللبنانية الناشئة والناشطة في إقتصاد المعرفة Knowledge Economy.

وعلى صعيد التواصل مع المؤسسات والهيئات الدولية، سوف تستكمل الهيئة تعزيز وجودها اقليمياً ودولياً عن طريق التوقيع على اكبر عدد ممكن من مذكرات التفاهم مع الهيئات المماثلة الأمر الذي من شأنه التعرف على آخر التطورات في عالم رقابة وادارة الاسواق المالية، وهذا نشاط مهم جدا سيسهل عملية إنضمام لبنان الى المنظمة العالمية لهيئات الاسواق المالية (IOSCO) والتي تضم نحو ١٨٩ دولة واتحاد وبورصة.

## ملحق الأول:

# هيئة الأسواق المالية، من هي؟

### ١. الهيكلية التنظيمية

نظراً لنشأة «هيئة الأسواق» الحديثة، فإنّه من الضروري أن نستعرض بشكل موجز هيكليتها التنظيمية وصلاحيات الوحدات الأساسية التي تتكوّن منها، بما يوجز للجمهور عمل كل جهة، ويسهّل عمليّة الاتصال بموظفي «هيئة الأسواق» عند الحاجة.

بعد التعديلات الأخيرة التي طرأت على هيكليتها، باتت «هيئة الأسواق» تتألّف من أربع وحدات رئيسية وهي: الأمانة العامة، وحدة الرقابة على الأسواق، وحدة الشؤون القانونية، ولجنة العقوبات؛ إضافةً إلى المصالح التالية: مصلحة الإدارة والموارد البشرية والمالية، مصلحة المعلوماتية، مصلحة الأبحاث والإعلام، ومصلحة الأمن والمراقبة.



### ٢. رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. تنقسم عضوية المجلس الي ثلاثة أعضاء متفرّعين خبراء في الشؤون المصرفية والمالية وثلاثة أعضاء غير متفرّعين يمثلون الوزارات والإدارات المعنية مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام ، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

ويضطلع المجلس بصلاحيات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية. وله صلاحية وضع الأنظمة العامة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف أموال الجمهور، كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجّب على البورصات وعلى مستخدميها، وكذلك على مقدّمي الخدمات المالية ومستخدميهم التقيّد بها. ومن صلاحيات المجلس أيضًا، وضع الأنظمة المتعلقة بالشفافية والحوكمة والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموجبات لجهة نشر أو إطلاع الجمهور على جميع المعلومات التي من شأنها أن تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الأدوات المالية.

وفي الإطار عينه، تبقى للمجلس صلاحية الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف الأموال وعمليات التسنييد على اختلاف أنواعها، والمصادقة (أو إلغاء مصادقة سابقة) على قرارات صادرة عن إدارات البورصات المعنية والقاضية بتسجيل الصكوك والأدوات المالية لديها. وله الموافقة على الأنظمة التي تضعها إدارات البورصات بشأن العمليات التي تجرى من خلالها. وفي إطار المشورة، يبدي المجلس رأيه في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل وتطوير الأسواق المالية كونه الجهة الصالحة والمخوّلة قانوناً بعمل الأسواق المالية وتطوّرها.

### ٣. الأمانة العامة

تضطلع الأمانة العامة، نظراً لكونها الجهاز الإداري للهيئة، بدور محوريّ لارتباط عملها بعمل الوحدات والمصالح الأخرى وبمجلس إدارة هيئة الأسواق المالية. وتضم الأمانة العامة لدى الهيئة مصلحة الإدارة والموارد البشرية والمالية، مصلحة المعلوماتية ومصلحة الأبحاث والإعلام. وهي، بالإضافة الى دورها في تسيير الأشغال الإدارية لدى هيئة الأسواق المالية، تعمل على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والاقتراح عليه فتح التحقيقات وإجراء الاستقصاءات بشأن المخالفات لأحكام القانون ١٦١ أو لأحكام الأنظمة أو التعليمات أو التوجيهات العامة أو الفردية الصادرة عن المجلس بمقتضى هذا القانون.

وتشمل صلاحيات الأمانة العامة أيضاً إحالة الشكاوى إلى مجلس الإدارة وإعلامه بقرارات لجنة العقوبات وإبلاغ قرارات اللجنة إلى المعنيين بها. وتناط بالأمانة العامة مسؤولية إحالة جميع التقارير الصادرة عن الهيئة إلى المجلس، بالإضافة الى نشر قراراته التنظيمية والتعليمات العامة واقتراح وضع أو تعديل الأحكام والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية.

## ٤. وحدة الرقابة على الأسواق المالية

تراقب وحدة الرقابة على الأسواق المالية مدى التقيّد بالأنظمة التطبيقية، وتتحقق من سلامة تقيّد المؤسسات بالأنظمة والقرارات والتوجيهات الموضوعة، ومن توفّر شروط التداول المنصوص عليها في القانون. ولها أن تطلب من مفوضي مراقبة الشركات والهيئات المعنية أو من خبراء مستقلين، القيام بتدقيق أو تحليل إضافي لعملياتها؛ وتجري الاستقصاءات وتجمع الأدلة لاكتشاف المخالفات المضرة بسلامة التعامل في الأسواق المالية.

كما تتحقق من قيام الشركات والهيئات المتداول بصكوكها وأدواتها المالية في البورصات بإجراءات النشر المنتظمة وفقاً للأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الاجراء، وتدقق في توقيت المعلومات المنشورة وصحتها، أو تلك التي يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على سعر هذه الصكوك والأدوات المالية المتداولة. ولها أيضاً أن تلزم الشركات والهيئات بتقديم المعلومات الإضافية وبإجراء التعديلات التي تراها ضرورية عندما يتبين لها وجود نقص أو عدم صحة في المعلومات المنشورة أو المعدّة لاطلاع المعنيين عليها.

إن العمل الرقابي على المؤسسات التي تتعاطى الإدارة المالية يشكل العامود الفقري لعمل الهيئة، بحيث أنه يؤمن حسن سير العمل في هذه المؤسسات ويفرض الشفافية التي تحمي المستثمر، وذلك عبر اعتماد أفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

## ٥. وحدة الشؤون القانونية

تضطلع وحدة الشؤون القانونية لدى «هيئة الأسواق» بثلاثة أدوار رئيسية وهي (١) دعم مختلف الوحدات والأقسام في الهيئة من خلال تزويدها بشكل مستمر وفي الوقت المناسب بالتوجيهات القانونية اللازمة لتحقيق أهداف «هيئة الأسواق». (٢) إعداد الأنظمة التي تصدر عن «هيئة الأسواق» تحقيقاً لمهمتها المتمثلة بتنظيم الأسواق المالية في لبنان، و (٣) دراسة طلبات الترخيص المقدمة من المؤسسات والوسطاء الناشطين في السوق المالي، وطلبات الموافقة على إصدار أو ترويج الأدوات المالية ورفع التوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.

كما تُعنى وحدة الشؤون القانونية بتقديم الآراء القانونية من أجل توفير الإطار القانوني السليم للمشاريع المتعلقة بالوحدات الأخرى، كالدراسة القانونية حول مصادر تمويل «هيئة الأسواق» والمذكرة القانونية التي تتناول مختلف الأطر القانونية المتعلقة بمجال عمل «هيئة الأسواق».

لذلك، إن وضع الأطر القانونية والتأكد من أن جميع الأنظمة الرقابية المعتمدة في الهيئة لا تتعارض مع القوانين اللبنانية المرعية الاجراء يشكل جزءاً أساسياً من عمل الهيئة.

## ٦. لجنة العقوبات

من المتوقع أن يُصار إلى تشكيل لجنة العقوبات في المستقبل القريب حتى يتسنى للهيئة اتخاذ التدابير الإجرائية اللازمة بحق كل من يخالف الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الأسواق المالية. تتولّى لجنة العقوبات التحقيق في جميع المخالفات التي تحال إليها من المجلس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها. فمن صلاحيات اللجنة المذكورة فرض العقوبات الإدارية والنقدية على جميع الجهات والهيئات والأشخاص الذين يتعاطون بالأدوات والخدمات المالية.



